تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان-هرفندل –دراسة تحليلية للفترة (1990-2018)

Evaluation and analysis of the export diversification index of the Algerian economy using the Herfindahl-Hirshman index- Analytical study for the period (1990-2018)

فضيلة مزوزي
مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة عمار ثليجي الأغواط *
fd.mazouzi@lagh-univ.dz

محمد قويدري
مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة عمار ثليجي الأغواط
hm_kouidri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/10 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/25

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل مؤشر تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري وفقا للفترة (1990-2018)، وفقا لمؤشر هرشمان هرفندل، وذلك منذ التوجه نحو التوجه نحو اقتصاد السوق. توصلنا من خلال دراستنا إلى أن قطاع الصادرات لا يزال يعاني من التركز على قطاع المحروقات، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجزائر لتنويع القطاع، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والانفتاح التجاري؛ بيئة الأعمال؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والقطاع الخاص؛ وتبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل، هي بمثابة مفتاح لتنويع الصادرات.....

الكلمات المفتاحية: قطاع المحروقات؛ مؤشر هرشمان هرفندل؛ تنويع الصادرات؛ الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: C43 ؛ N57 ؛ O13

Abstract:

This study aims to evaluate and analyze the diversification index of the Algerian economy during the period 1990-2018, according to the Herfindahl-Hirshman index since the trend toward a market economy. In our Study, we determined the export sector is still suffering from a focus on the Hydrocarbons sector despite all the efforts made by Algeria to diversity the sector, and that foreign direct investment, Trade openness; business environment; Small and medium enterprises; the private sector; and the adoption of a comprehensive economic reform program; are key to export diversification.

* المؤلف المراسل.

Keywords: The Hydrocarbons; Hirschmann-Herfandhal Index; Export Diversification; The Algerian ;Economy.

Jel Classification Codes : C43 ; N57 ; O13

مقدمة

يعدّ قطاع الصادرات المرآة الحقيقية لكل اقتصاد، حيث أنّ تنويع اقتصاد ما يتوقف على مدى تنوع قطاع صادراته بالدرجة الأساسية، سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، وخصوصا الدول الريعيّة منها، وبدرجة أخص الدول المصدرة للنفط.

فمع بمرور الوقت، تواجه هذه الدول خطر التقدّم التكنولوجي المتزايد ،إلى جانب تقلبات أسعار المواد الخام بصفة عامة وأسعار النفط بصفة خاصة، وهو ما يتطلب منها التحوّل من الاقتصاد المركز إلى تنويع اقتصادها وتنويع صادراتها وفق تبني سياسات رصينة تضمن لها ذلك.

في المقابل إن أهمية وضع وتنفيذ سياسة سليمة بشأن تنويع الصادرات في البلدان الريعية ظلت قيد المناقشة على مدى سنين ماضية، وأنها لا تخص الدول التي تزوّد الأسواق الخارجية بالنفط والغاز فقط، ولكن أيضا من البلدان التي تعتمد كليا على مبيعات أنواع أخرى من المواد الخام ،وتتمثل أحد التحديات الرئيسية لهذه البلدان في تطوير التصنيع ، وإعادة توجيه الإيرادات المتأتية من صادرات السلع الأساسية ، وإنشاء منتجات تنافسية ، وتحقيق استقرار في هيكل الصادرات.

وبالحديث عن البلدان النامية و المصدرة للنفط فإنّ مشكلتها الرئيسية أنها تعتمد بشدة على النفط ،هذا الأخير الذي يتميز بتذبذب أسعاره باستمرار هذا من جهة ،ومن جهة ثانية هو أن الدول المستوردة له تعمل بانتظام على خفض اعتمادها على النفط ،مما أدى إلى انخفاض الطلب عليه .فالواردات من بلدان مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا آخذة في الانخفاض نتيجة للركود العالمي، كما أن الصين التي تعد المستهلك الأكبر للمحروقات تحاول جاهدة السيطرة على معدلات نموّها والحفاظ على مكانتها كمستهلك رئيسي للمواد الخام. أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد يعتمد وبشدّة على صادرات المحروقات ،فقد أصبحت صادراته قيد التركّز بالرغم من السّياسات المنتهجة للبلد قبل الدخول في مرحلة تحرير السوق وبعدها ، ،ومع تقلبات أسعار النفط المتكررة أصبح التوجه نحو تنويع هيكل صادراته خارج قطاع المحروقات ضرورة حتمية ،والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها في ذلك.

من هذا المنطلق تتمثل إشكالية الدراسة في تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري من جهة، وبحث الأبعاد التي يمكن من خلالها تحليل ملامح قطاع الصادرات في ظل تقلبات أسعار النفط ،والوقوف على أهم التحديات التي تواجه تنويع الصادرات،و في هذا السياق نطرح التساؤل التالي: **في ظل تقلبات أسعار النفط كيف يمكن للجزائر تنويع هيكل صادراتها خارج قطاع المحروقات؟**

و يمكن أن نطرح أيضا إشكاليات فرعية على النحو التالي:

- ما مكانة تنويع الصادرات في تنويع الاقتصاد ككل؟
- ما واقع تنويع الصادرات في الجزائر؟
- ما هي شروط تنويع الصادرات؟ وما هي أهم التحديات التي يجب الوقوف عندها؟

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للفترة (1990-2018)، على أساس إحصائيات مقدمة من وزارة المالية الجزائرية، والديوان الوطني للإحصائيات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على بعض مؤشرات قياس تنويع الصادرات؛
- معرفة واقع تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على مختلف محددات تنويع القطاع،
- البحث في متطلبات تنويع الصادرات، اقتراح الحلول المناسبة لذلك.

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة دراستنا، ومحاولتنا للإجابة على الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا على المنهج التحليلي، عن طريق حساب وتقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة، وذلك بالوقوف على واقع قطاع الصادرات الجزائري وتقييمه، واقتراح المناسبة لتنويع القطاع.

1- مفاهيم أساسية للتنويع الاقتصادي

1-1 الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

ينظر للتنويع الاقتصادي من زوايا عديدة ،فمن الناحية المالية جاءت نظرية المحفظة المالية الحديثة لتفسير فوائد تنويع المحفظة الاستثمارية للتقليل من المخاطر المحتملة ،ومن ناحية

النمو كانت نظريات النمو الداخلي تقوم على أن التنويع الاقتصادي يضمن النمو على المدى الطويل من جهة ويضمن نجاح التنويع الاقتصادي من جهة أخرى ،في حين أن التجارة الدولية تضمنت اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين النمو والتنويع الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية كنظرية الميزة المطلقة لآدم سميث ونظرية المزايا النسبية لدافييد ريكاردوا وغيرها...الخ، التي ترى أن التخصص أي انخفاض درجة التنويع الاقتصادي مصدر للنمو الاقتصادي ، والاتجاه الآخر الذي يرى أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي أي بتركز الصادرات أنه عائق أمام النمو الاقتصادي **(Ndjambou, 2013, p. 101)**.

من الملاحظ أن هذه النظرية قد تتماشى مع الدول الصناعية التي غالبا ما تكون صادراتها مواد صناعية ،إلا أنّها قد لا تتماشى مع واقع الدول النامية الّتي غالبا ما تكون صادراتها من المواد الأوليّة والخام التي تتعرّض أسعارها للتقلّبات وعوامل أخرى خارجة عن إرادتها وعن التحكم فيها؛ ،وخاصة أسعار النفط التي هي موضوع دراستنا ،وهو ما يفسر طبيعة مشكلة الدول النفطية في عدم نجاح التنويع الاقتصادي بهذه الدول.

2-1 تنويع الصادرات:

يمكن أن يكون التوسع في التصدير إما من خلال المنتجات الجديدة والأسواق الجديدة، أو من خلال المنتجات الحالية.

ومن ثم يُفهم تنويع الصادرات على أنّه توسيع للصادرات بسبب المنتجات الجديدة أو الأسواق الجديدة ،وهو هامش واسع النطاق ،ويتضمن أيضا تصدير منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة والمنتجات القديمة إلى أسواق جديدة ومنتجات جديدة إلى أسواق جديدة. **(Siope V., 2012, p. 5)**.

ويمكن أن نقول أن تنويع الصادرات يشير إلى مجموعة السياسات التي تهدف إلى تغيير إجراءات في التصدير الحالي بإدخال منتجات جديدة إلى سلّة التصدير والوصول إلى أسواق جديدة.

الشكل رقم (01): تحليل أهداف وأبعاد وأشكال تنويع الصادرات على المستوى الدولي

الهدف					
	اتجاه النمو		اتجاه الاستقرار		
البعد	إضافة سلع جديدة		على أساس السلع الموجودة	إضافة سلع جديدة	على أساس السلع الموجودة
تنويع أفقي	إضافة السلع الجديدة على أساس السوق المتخصصة	إضافة السلع الجديدة على أساس معدلات النمو في الأسعار العالمية	تعديل أسهم التصدير على أساس معدلات نمو عائدات التصدير من السلع الفردية	إضافة سلع جديدة و (من المحتمل التخلص من السلع الموجودة) على أساس تباين عائدات التصدير من السلع الفردية	تعديل حصص التصدير بناء على تباين عائدات التصدير من السلع الفردية
تنويع عمودي	اختيار سلع جديدة بناء على القيمة المضافة وإمكانية إحلال الواردات		تقديم أو توسيع الأنشطة ذات القيمة المضافة واستبدال الواردات	إضافة سلع جديدة على أساس مرونتها لتسويقها في أشكال الخام والمصنعة ، وخدمة السوق الدولية والمحلية	تعديل أسهم التصدير استنادًا إلى قدرة سلعة ما على تسويقها في أشكال خام أو مصنعة في السوقين الدولي والمحلي

Source : Ridwan Ali Jeffrey Alwang And Paul B. Siegel,**Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability?**, Working papers, Agriculture Operations,The world Bank, July 1991,p9.

عادة ما يؤدي تنويع الصادرات إلى إحداث تغيّر هيكلي حيث تنتقل البلدان من إنتاج سلع للدول الفقيرة وتصدير مواد خام إلى إنتاج سلع لدول غنيّة وتصدير مواد مصنّعة، وذلك لا يتأتى إلا باتباع سياسات ممنهجة ذات أهداف استراتيجية.

3-1 مؤشرات تنويع الصادرات:

يقاس تنويع الصادرات بمؤشرات إحصائية عديدة، نذكر منها:

1-3-1 مؤشر (هرفندل- هيرشمان Herfindahl-Hirshman):

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوّعه ،ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ،وقد صمّم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال

الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين ،كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(xi/\ x)^2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

(N) عدد النشاطات؛

(xi) قيمة المتغير في النشاط (i) ؛

(X) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛

تتراوح قيمة معامل (هرفندل- هيرشمان Herfindal-Hirshman) بين 0 و1 صحيح أي:

(1≤ H≤ 0)، إذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد ،أما إذا كان مساويا للواحد ،هذا يعني أن الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية **(الخطيب، 2014، صفحة 9)**.

2-3-1 مؤشر التركز (Concentration coefficient):

يستند هذا المؤشر إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة، أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. هذا ويعدّ مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركّز وأبسطها، تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني سنة 1912، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز. على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى، **(الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، 2011، صفحة 212)** ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز، على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. **(المعهد العربي للتخطيط، 2007، صفحة 5)**.

الشكل رقم (02): معامل جيني

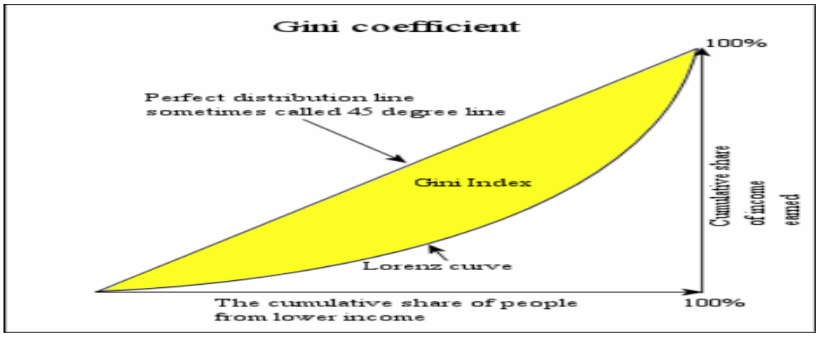

Source : Gini Coefficient Calculation, National Chengchi University

وبأخذ الصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{K=1}^{n}(X_K-X_{k-1})(Y_K+Y_{K+1})$$

حيث X_K التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي؛

Y_K يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)؛

N عدد القطاعات؛

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة).

وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0,7 ؛

وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0,5 و0,7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0,35 و0,5؛ وضعيفة إذا انخفضت عن 0,35 **(الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي.، 2011، صفحة 212).**

3-3-1 مؤشر Ogive:

يقيس مؤشر ogive انحرافات التوزيع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع .يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$\text{Ogive} = \sum_{n=}^{N}\frac{\left(X_n-\frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث **N** هي العدد الإجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في الاعتبار ، ومن المفترض أن يكون $\frac{1}{N}$ الحصة "المثالية" لعائدات التصدير لكل منتج ، و X هي الحصة الفعلية للسلعة n من إجمالي الصادرات.

يتم تعريف "التنويع المثالي" على أنه توزيع متساوٍ لحصص التصدير بين المنتجات (X تساوي $\frac{1}{N}$ لكل سلعة) ، ومؤشر ogive يساوي الصفر.

يؤدي التوزيع غير المتساوي لأسهم التصدير إلى مقاييس عالية لـ "Ogive". في هذا السياق تنويع الصادرات يعني توزيع أكثر توازنا لمنتجات التصدير. **(Siegel, 1991, p. 11).**

1-3-4 مؤشر التعقيد الاقتصادي:

يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات التي يصنعها الاقتصاد ويتحكم في احتمالية قيام المنتجين الآخرين بنفس المنتج، أما البلدان التي تنتج سلع أو خدمات غير مصنفة في مكان آخر فتتلقى درجات تعقيد أعلى من البلدان التي تصنع منتجاتها على نطاق واسع .فمثلا، ألمانيا واليابان لديها درجات عالية ،لأنها تصنّع مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن لعدد قليل جدا من البلدان أن تنتجها. (مثل مؤشرات صندوق النقد الدولي).

يعتمد مؤشر التعقيد الاقتصادي على بيانات التجارة الدولية ،وهي تقوم على افتراض أن البلدان ستصدر معظم المنتجات عالية الجودة ،وبالتالي فإن البيانات التجارية ستعكس الإنتاج الكلي في الاقتصاد (**Finance**, **2016**, **p**. **11**) .

في هذا الإطار يعدّ تنويع الاقتصاد هدف منشود لكل دولة، ولقياس درجة تنويع أو تركّز الاقتصاد عادة ما يقاس بمؤشر (هرفندل- هيرشمان Herfindahl-Hirshman)وهو يقاس بالمتوسط الحسابي ستة مؤشرات أساسية وهي تنويع الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر تنويع رأس المال الثابت، مؤشر تنويع الإيرادات العامة، مؤشر تنويع العمالة، مؤشر تنويع الواردات، ومؤشر تنويع الصادرات، إلا أنّ هذا الأخير يعدّ المرآة الحقيقية لكل اقتصاد، لذلك سوف نقوم بحساب و تقييم وتحليل هذا المؤشر للاقتصاد الجزائري والذي سوف نحاول التطرق إليه في المحور التالي.

2- تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري

يعتمد تنويع الصادرات على توسيع نطاق السلع والخدمات التصديرية من أجل زيادة أداء الصادرات ،ويتم تحقيق أفضل النتائج من خلال زيادة حصة الآلات والمعدّات والمنتجات المصنعة وشبه المصنعة بدرجة عالية من المعالجة ،مع الحد من حصة المواد الخام ،وبالنظر لحالة الاقتصاد الجزائري يمكن القول بأنه من بين الاقتصادات المركزة خصوصا من المشتقات النفطية و المواد الخام ،وهو ما يستدعى من السلطات الوصية ضرورة النظر في هذا القطاع كونه يعكس

صورة الاقتصاد المركز على النفط الذي تشوبه العديد من المشاكل والعراقيل التي تجعل اقتصاد البلد في غاية الهشاشة.

2-1 واقع التنويع في صادرات الاقتصاد الجزائري "تنويع المنتجات والأسواق الخارجية":

يعمل تنويع الصادرات على تحقيق هدفين رئيسين هما : تنويع المنتجات من سلع وخدمات ،وتنويع الأسواق الخارجية المستقبلة لهذه المنتجات.

2-1-1 تنويع السلع والخدمات في هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري:

تتمثل صادرات الاقتصاد الجزائري بدرجة أساسية في الطاقة والزيوت ،التي تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات وباقي قيمة الصادرات تتمثل في منتجات نصف مصنعة والتجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية والمواد لخام.

مثلا سنة 1990 كانت صادرات الجزائر أغلبها من المحروقات، وهو ما يوحي بأنه لا تنويع في هذا القطاع على طول فترة الدراسة، بالرغم من العوائد المالية التي تشكلت لدى البلد خاصة خلال فترة 2000-2013، وعدم استغلالها في مشاريع مثمرة من غير تصدير النفط الخام، وهو ما يفسّر أن كل انخفاض يمس قطاع الصادرات مردّه الأساسي لتدهور أسعار النفط ،والعكس في حالة ارتفاع الصادرات.

2-1-2 تنويع الأسواق الخارجية للصادرات الجزائرية:

تعتبر وجهات التصدير للجزائر أغلبها دول مستوردة للنفط والمشتقات النفطية والمواد الخام، وبدرجة خاصة الدول الصناعية. أهم وجهات التصدير للجزائر هي إيطاليا ،إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة ، تركيا على التوالي. **(Complexy)** إضافة إلى ذلك فإن الشركات الجزائرية غالبيتها تقوم بعمليات البيع على مستوى السوق المحلية، ولتنويع الأسواق الخارجية للصادرات الجزائرية تعمل الجهات الوصية على تنويع اقتصادها من خلال تطبيق طموح للاستثمار العمومي في البنى التحتية، النقل الحضري، المستشفيات...الخ، في جميع المجالات التكنولوجيا

الحديثة، الصناعات الغذائية، الفندقة...الخ، وهو ما يتطلب إنشاء شركات تصديرية، تعمل على تشجيع التصدير وتنويع الأسواق الخارجية.

2-1-3مؤشر تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر هرشمان هرفندل للفترة (1990-2018):

قمنا بحساب مؤشر تنويع الصادرات للفترة 1990-2018 منذ بداية التوجه نحو اقتصاد السوق إلى غاية سنة 2018. بتطبيق مؤشر التنويع الاقتصادي Herfindal-Hirshman فإنّ المتغيرات تعبر على ما يلي:

(N) عدد المنتجات؛ (xi) قيمة المنتج في الصادرات؛ (X) القيمة الإجمالية للصادرات؛

الجدول رقم (01): مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1999)

	الصادرات الكلية "مليون دج"	مواد غذائية+ مشروبات	تموين صناعي	وقود ومواد التشحيم	آلات وسلع تجهيزية	معدات نقل وقطع غيار	سلع استهلاكية	سلع غير مذكورة	HHI
1990	122279	450	2216	118600	547	107	187	172	0,95451
1991	233589	957	4077	226800	1227	124	403	1	0,95359
1992	249010	1743	7425	237545	1727	182	388	0	0,92681
1993	239552	2265	8077	228120	356	38	695	1	0,92428
1994	324338	1159	10791	311362	434	72	520	0	0,93662
1995	498451	5233	17886	473064	1616	84	568	0	0,91931
1996	740811	9260	44226	682139	2371	222	2593	0	0,87594
1997	791767,5	1979,4	25257,4	762709,6	475,1	791,8	554,2	0	0,94185
1998	588875,6	2002,2	18372,9	566616,1	883,3	235,6	765,5	0	0,94005
1999	840516,5	2017,2	21685,3	811266,5	2941,8	1681	924,6	3	0,94462

من إعداد الباحثين وفقا لمعطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على:ـ
/http://www.ons.dz

الجدول رقم (02):مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2018):

	الصادرات الكلية "مليون $"	مواد غذائية	طاقة وزيوت	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	HHI
2000	22 031	32	21 419	44	465	11	47	13	0,95571
2001	19 132	28	18 484	37	504	22	45	12	0,94613
2002	18 825	35	18 091	51	551	20	50	27	0,93959
2003	24 612	48	23 939	50	509	1	30	35	0,95640
2004	32 083	59	31 302	90	571	0	47	14	0,96113
2005	46 001	67	45 094	134	651	0	36	19	0,96847
2006	54 613	73	53 429	195	828	1	44	43	0,96534
2007	60 163	88	58 831	169	993	1	46	35	0,96464
2008	79 298	119	77 361	334	1 384	1	67	32	0,96099
2009	45 194	113	44 128	170	692	0	42	49	0,96229
2010	57 053	315	55 527	94	1 056	1	30	30	0,95730
2011	73 489	355	71 427	161	1 496	0	35	15	0,95525
2012	71 866	315	69 804	168	1 527	1	32	19	0,95426
2013	64 974	402	62 960	109	1 458	0	28	17	0,95062
2014	62 886	323	60 304	109	2 121	2	16	11	0,93497
2015	34 668	235	32 699	106	1 597	1	19	11	0,91054
2016	30026	327	28221	84	1321	0	54	19	0,90512
2017	35191	349	33261	73	1410	0,29	78	20	0,91328
2018	41168	373	38338	92	2242	0,30	90	33	0,89212

من إعداد الباحثين وفقا لمعطيات: وزراة المالية الجزائرية، متاح على:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

الشكل رقم (03): مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري للفترة(1990-2018)

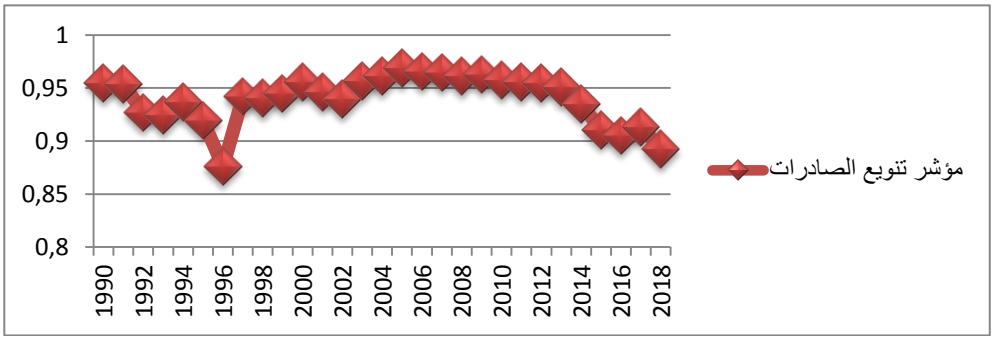

من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01) والجدول رقم (02)

تعتبر سنة 1989 بداية إلغاء الاحتكار وتحرير الاستيراد والتصدير ،إلا أن ذلك لم يؤثر على هيكل صادرات البلد حيث يتضح جليا أن قطاع التجارة الخارجية يعاني من اختلالات عميقة من ناحية القيمة المضافة وهيكل الاقتصاد الوطني وهو ما يفسر وصول قيمة مؤشر التنويع Hirchman Herfendal إلى قرابة 1 صحيح ،ما يعني بذلك تركز الصادرات ،حيث نلاحظ أن سنة 1990 كان المؤشر $HHI=0,95196$ ،التي تعتبر بداية التوجه نحو اقتصاد السوق ،إلا أن صادرات البلد لا تزال مركزة في صادرات النفط ،كانت سنة 1996 هي السنة الوحيدة التي يلاحظ فيها أنه هناك نوعا ما تنويع في صادرات الاقتصاد حيث وصل المؤشر إلى $HHI=0,87596$ ويعود ذلك إلى زيادة صادرات مواد غذائية وتموين صناعي بنسبة 4,31% وانخفاض نسبة صادرات المحروقات 1إلى أدنى مستوى لها حيث كانت نسبتها 95,22% من إجمالي الصادرات.

أما في سنة 2000 كان $HHI=0,95571$ حيث تشكل المواد نصف مصنعة ما نسبته 2,11% من نفس السنة ،في حين تبقى المواد الغذائية والمواد الخام والتجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية كلها تمثل ما نسبته 0,67%، ومن الشكل نلاحظ أن الشكل يأخذ

منحنى متناقص مقترب من 0 وخاصة سنة 2014 كان $HHI=0,93497$، إلى غاية 2018 كان $HHI=0,8925$، وهذا عائد لانخفاض نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية، حيث نلاحظ أنه سنة 2014 مثلا كانت الصادرات النفطية 60304 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 95,58%من قيمة الصادرات الكلية، لتنخفض الصادرات النفطية سنة 2018 إلى 38338 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 93,12%.

ونلاحظ أن مقدار الزيادة في المواد الغذائية والمنتجات نصف المصنعة يقابله تقريبا نفس مقدار النقصان في الطاقة والزيوت والمواد الخام ،خاصة إذا ما قارنا بين سنتي 2000 وسنة 2018 ،حيث أن كل انخفاض في صادرات الطاقة والزيوت قابلته زيادة في صادرات المواد المصنعة والمواد الغذائية. بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فبالرغم من أن الحكومة خصصت مبلغ 525 مليار دولار دينار جزائري لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أن صادراتها الفلاحية ظلت دون المستوى.

2-2 تحديات تنويع الصادرات في الاقتصاد الجزائري:

يحقّق تنويع الصادرات مكاسب كثيرة من خلال التجارة الدولية ،ولزيادة إجمالي حصيلة الصادرات وتنوّعها لابدّ من تأهيل الأطراف الفاعلة في تنويع الصادرات ،ولمعرفة أوجه القصور فيها وسبل تفعيلها ،وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

2-2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن للاستثمار الأجنبي أن يدعم التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات ،و يعني تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تنويع نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتحصل عليه عن طريق: الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد؛ البحث عن سوق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاستثمار الأجنبي المباشر الفاعل؛ استراتيجية البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تلقي الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان "المصدرة" الجديدة؛
- "تصدير" الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد أكبر من القطاعات ،إلى المزيد من البلدان (الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الخارج "أكثر حساسية" **(Group, 2019, p. 7)**
- أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر يظل دون المستوى خاصة وأن حصيلته لا تتعدي 1% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها.

الجدول رقم (03):تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002-2017):

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون د.ج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98,58	11780833	82,38	1098011	89,15
الاستثمار الأجنبي	901	1,42	2519831	17,62	133583	10,85
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها، متاح على:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من الملاحظ أن حصيلة الاستثمار المحلي على نسبة 98,58% فيما استحوذ الاستثمار الأجنبي على نسبة 1,42% فقط. حيث تعتبر الإجراءات الحمائيّة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية ،فضلاً عن الفساد والإجراءات البيروقراطية وضعف القطاع المالي وعدم اليقين القانوني فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ،عقبات كبيرة أمام الاستثمار **(Ilias, 2015, p. 6)**. وهو ما يفسّر تدني حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو له دور فعّال في تنويع الصادرات.

الشكل رقم (04): تطور الاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2018)

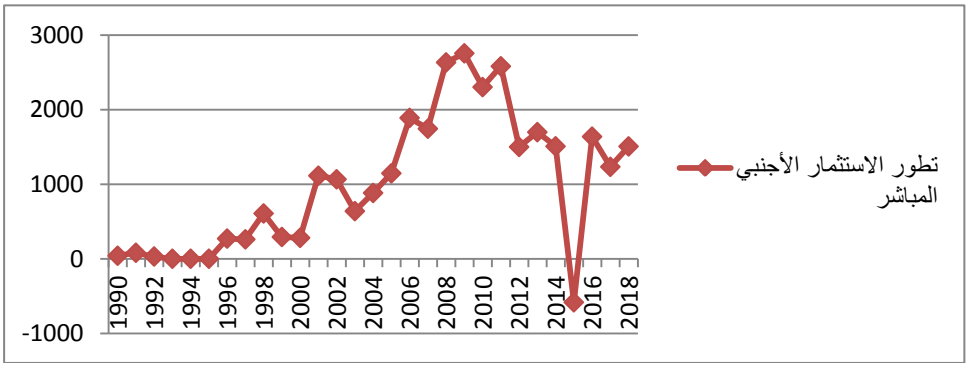

Source : **UNCTAD,** on line :
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي شهد تذبذات بين الارتفاع والانخفاض خاصة في فترة 1990-1994، حيث كان ما بين 40 و0 مليون دولار أمريكي، ومردّ ذلك إلى الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد آنذاك، ليعاود الارتفاع مجددا ولو نسبيا، إلى غاية سنة 2009، حيث كانت أكثر سنة يصل فيها الاستثمار إلى ما يقارب 2750 مليون دولار أمريكي، ومردّ ذلك إلى استثمار العوائد النفطية من جهة، وتحسن بيئة الاستثمار من جهة أخرى، وتواصل

الأمر إلى غاية سنة 2015 التي شهدت أسوأ فترة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انخفض إلى584- مليون دولار أمريكي، وكان ذلك سببه انهيار أسعار النفط صائفة سنة 2014، ليعاود الارتفاع تدريجيا سنوات 2016-2017-2018، ومرد ذلك إلى عودة أسعار النفط للارتفاع مجدا، وهو ما يتطلب من الجهات الوصية النظر جديا في مسألة تشجيع الاستثمار الأجنبي بمنح امتيازات وإعفاءات أكثر للمستثمر الأجنبي.

الشكل رقم (05): الترتيب العالمي للمؤشرات الفرعية للجزائر لسنة 2019 وفقا لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وائتمان الصادرات

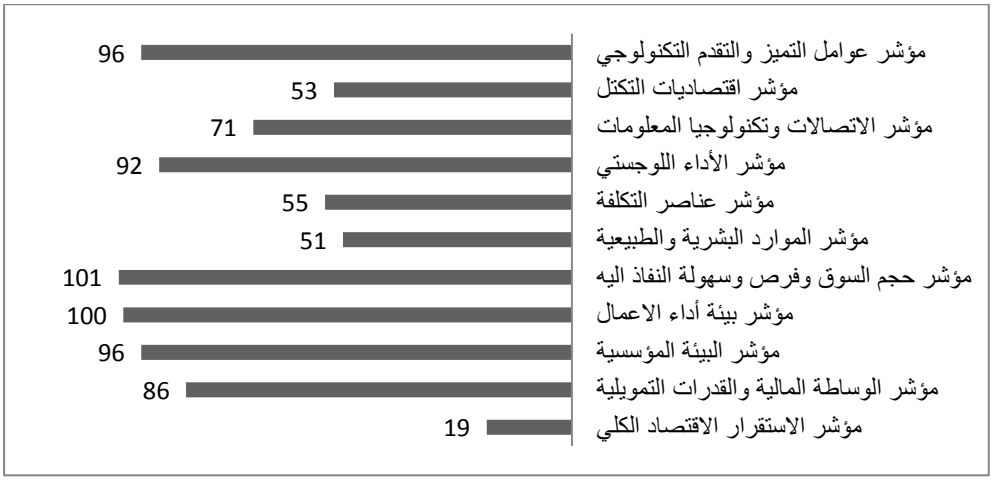

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر جاذبية الاستثمار 2019" ،ص56.

يعد مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وائتمان الصادرات يعزز قدرة متخذي القرار على اكتشاف مواطن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية واقتراح السبل الفعالة لمواجهتها ومساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار في الدول العربية على تحقيق الهدف الذي أسست من أجله.

2-2-2 الانفتاح التجاري

إن سياسة الانفتاح التجاري تؤثر بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم ترتفع الإنتاجية. حيث أن إمكانية دخول عدد كبير من الباعة لسوق السلع والخدمات من مختلف مناطق العالم يقلل بشكل كبير تركز السوق ،كما أنها تعزّز تنافسية المنتجات المحلية ،وهو الذي يؤدي بدوره إلى تحسين جودة السلع.

2-2-3 بيئة الأعمال:

إن البيئة التجارية الصعبة في الجزائر وعوامل الخطر الأخرى تزيد من تقييد التوقعات الاقتصادية ،وما زالت مواطن الضعف داخل الإطار المؤسسي الجزائري يقوّض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة الطويلة الأجل . وتشمل المشاكل الهيكلية منخفضة مستوى القدرة التنافسية وبيئة أعمال صعبة، وضعت الجزائر أنظمة تقييديّة للمستثمرين الأجانب .وعلى وجه التحديد ، بالنسبة للشركات التي تم إنشاؤها بعد أوت أغسطس 2009 ،يتعين على الشركات الأجنبية أن يكون لديها شريك محلي بنسبة 51% من استثماراتها في الجزائر وشريك محلي بنسبة 30% في شركات الاستيراد. كما تمنح الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب .ومع ذلك ، هناك التزام بإعادة استثمار الأرباح الناتجة عن الإعفاءات الضريبية محليا. بالإضافة إلى ذلك ،تستخدم الحكومة الأسقف السعريّة والتعريفات وخطط إعادة التوزيع للسيطرة على أسعار بعض منتجات الاستهلاك الكبير **(up, p. 20)** إضافة إلى ذلك لا يزال هاجس الجانب الأمني يشكل تهديدًا للسلامة والأمن للمستثمر الأجنبي.

2-2-4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات دور فعّال في تنويع الصادرات ،إضافة إلى ما تحققه من توفير مناصب الشغل ومساهمتها في زيادة الثروة للبلد ،خاصة إذا ما وجدت إطار ملائم يلبي متطلبات صغار المنتجين.

وبالنظر لحالة الجزائر نرى أن مساهمة هذه المؤسسات تظل دون المستوى المطلوب ،وهو ما يستدعي من الجهات الوصية إعادة النظر في تنميتها ،خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط ،كونها تعد بديل استراتيجي فعّال وكفيل بالخروج من الأزمة التي تعصف بالبلد.

الجدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العدد	159507	245348	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570838
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	607297	659309	711832	777818	852052	943569	1022621	1060289	1093170	1171945

من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاح على:
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

الشكل رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2000-2019)

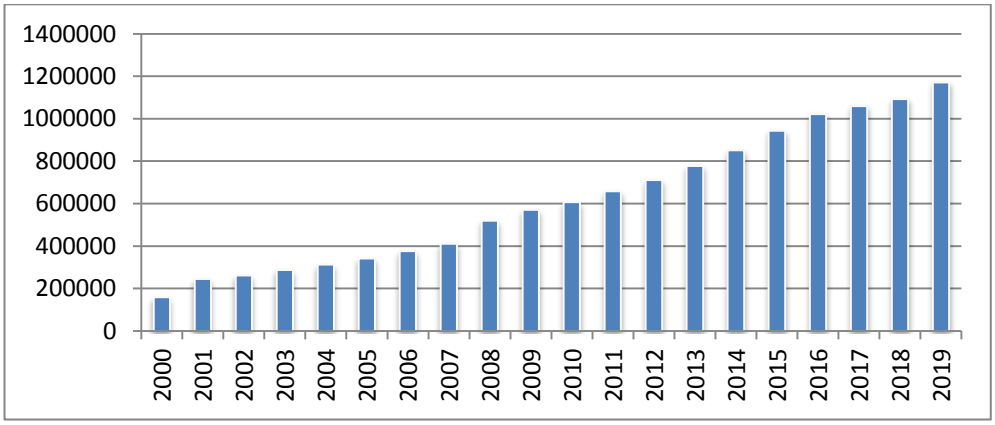

من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل نلاحظ الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت سنة 2000 حوالي 159507، وهي في ارتفاع مستمر، لتصل في سنة 2014 إلى 852052 مؤسسة، وفي جوان 2019 بلغت 1171945 مؤسسة، والملاحظ أن ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين سنة 2014 وسنة 2019 بلغ ما نسبته 27,29% ،ولعل ذلك الارتفاع مرده للسياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن مفهوم وآلية عملها وترقيتها. إضافة إلى مجموعة الإجراءات والبرامج التي اعتمدتها الجزائر من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-5 تنمية تسريع القطاع الخاص:

ينبغي اتخاذ خطوات لتحديد أهداف كمية مع جدول زمني محدد بدقة وتحديد الإصلاحات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف .على سبيل المثال ، يمكن للجزائر اتخاذ خطوات لإزالة جميع القواعد التي يمكن أن تسمح للسلطات بتفسير القواعد بطريقة عشوائية و / أو تشكل عوائق أمام الدخول ، بما في ذلك بعض التراخيص والموافقات .القواعد الحالية المعمول بها في الجزائر تعني أن قادة الأعمال يمكن أن يخضعوا لنزوات السلطات: يجب القضاء على هذه القواعد، التي تشكل عقبة كبيرة أمام الاستثمار وخلق فرص العمل .على سبيل المثال ، يخضع أي استثمار في مشاريع الترميم في الجزائر لموافقة خطية من سلطات المحافظات ، والتي تصدر بناء

على تقدير تلك السلطات بمجرد أن يتم الاستثمار .هذه القاعدة تخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين وتضع رجال الأعمال على نزوات السلطات الاعتباطية **(Benhamouche، صفحة 47)**. يعد القطاع الخاص قاطرة التنويع الاقتصادي، ولتفعيل القطاع ينبغي إعداد سياسات تنموية جديدة تقوم على رؤية منفتحة تستثمر الطاقات المعطّلة، وتضاعف الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

6-2-2 تبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل:

لعلّ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل يتطلب ضرورة تبني رؤية مستقبلية تعنى بوضع الأولويات التالية التي قد تكون المفتاح الأساسي للتنويع الاقتصادي ككل وتنويع هيكل صادرات اقتصاد البلد والتي تتمثل فيما يلي:

- تنسيق القوانين واللوائح بما يتماشى مع إعادة تأهيل القطاعات المرشحة كبدائل للنمو؛
- إعادة تقييم سياسات التصنيع وتوسيع القطاع الخاص؛
- التركيز على برامج التعليم والتدريب الموجهة توجيها سوقيا؛
- إصلاح النظام الضريبي؛
- الاستمرار في تخفيض إعانات الدعم المحلي؛
- تدعيم البنى التحتية. **(السيد، 2013، صفحة 27)**

لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ينبغي إطلاق مجموعة كبيرة من المشروعات الاستثمارية المتكاملة في جميع القطاعات التي بإمكانها أن تضيف قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري، كون هذا الأخير يعاني من اختلالات هيكلية ظلت جليا خلال الأزمات النفطية المتكرّرة، ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تنويع الصادرات هو المرآة الحقيقية لتنويع اقتصاد ما؛
- الاقتصاد الجزائري لديه من الإمكانات ما يؤهله لتنويع قطاع الصادرات؛
- بالرغم من كل الجهود التي عملت الجهات الوصية على ترجمتها لأهداف استراتيجية لتنويع الصادرات إلا أنّها لم تصبو للهدف المنشود؛

- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر يظل دون المستوى المطلوب وهذا راجع للبيئة القانونية والتشريعية في البلد المضيف، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي من شأنه التأثير الكبير على ثقة المستثمر الأجنبي؛
- وبالنسبة لبيئة الأعمال لا تزال السياسات والتدخلات الحكومية دون المستوى المطلوب لتحسين مكونات وعناصر بيئة الأعمال، كما ينبغي عدم المفاضلة بين المؤسسات؛
- كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعيقها مجموعة من المشاكل والتي تتطلب سياسة واضحة من قبل الجهات الوصية من أجل تدارك كل النقائص سواء على المستوى الكلي أو الجزئي؛
- لا يزال القطاع الخاص في الجزائر مهمش، بالرغم من امتلاك الجزائر لمؤهّلات من حيث الموارد البشرية والمنشآت القاعدية؛
- برنامج الإصلاح الاقتصاد الشامل في الجزائر هو الآخر يواجه عراقيل السياسات التنموية التي اعتمدتها البلد الغير مدروسة والتي تسببت في المشاكل السابقة، التي تعتبر مفتاح تنويع صادرات الاقتصاد المحلي.

يمكن تقديم النقاط التالية التي تعدّ بمثابة توصيات للدراسة:

- من خلال المستوى المتدني لتنويع الصادرات في الاقتصاد الجزائري، أصبح من الضروري صياغة السياسات المناسبة الرامية لتنويع قطاع التصدير؛
- يمكن أن التقليل من مستوى التركز من خلال تحقيق نمط إنتاج أكثر كفاءة، و تنويع هيكل الإنتاج في الاقتصاد المحلي والذي يكون أولا عن طريق دراسة السوق الخارجية ومتطلباتها، من خلال اعتماد تقنيات التصدير والاهتمام بتقنيات التسويق الجيّد للمنتوج المحلي؛
- يجب الاهتمام بخلق ميزة نسبية من خلال توظيف رأس المال البشري على النحو الذي تؤكده نظريات النمو الداخلي؛
- وينبغي إعطاء أهمية كبيرة لتنمية البنية التحتية لأنّها تؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات التجارية؛
- إضافة إلى أنّه هناك حاجة ماسّة إلى انتهاج سياسات ملائمة لتنمية القطاع المالي؛
- تنسيق الاستثمارات بين القطاعات المختلفة؛
- الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا ومراكز البحث وتهيئة الظروف لتحقيق تنويع أعلى؛

قائمة المصادر والمراجع.

1. Benhamouche, Z. (n.d.). *Diversifying Algeria's exports: challenges and prospects relating to the African market,*. Retrieved from https://repository.uneca.org/
2. Complexy, E. (n.d.). *atlas.media.mit.edu*. Retrieved from https://atlas.media.mit.edu: https://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/dza/
3. Finance, A. M. (2016). *Economic Diversification in oil-Exporting Arab countries.* Manama, Bahrain: the International Monetary Fund.
4. Group, W. B. (2019). The challenge of Economic Diversification: The role of Policy and the Investment Climate. *Presentation at the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta*, (p. 7). Canada.
5. Ilias, H. (2015). Investissement Direct Etranger En Algérie Attractivité Et Opportunités. *Revue Maghrébine d'Economie & Management*, 6.
6. Ndjambou, P. (2013). *Diversification économique territoriale : Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions et Perspectives.* L'université du Québec à Chicoutimi et L'université du Québec à Rimouski.
7. Siegel, R. A. (1991). *Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability?* The world Bank.
8. Siope V., O. M. (2012). *Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa.* United Nations Economic Commission for Africa DRAFT.
9. up, A. g. (n.d.). *pwc.co.za*. Retrieved from www.pwc.co.za: https://www.pwc.co.za/en/publications/africa-infrastructure-investment.html
10. السيد, ب .أ .(2013) .*معوقات تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي)مع الإشارة إلى دولة قطر* .(المملكة العربية السعودية :وزارة الاقتصاد والتخطيط.
11. للتخطيط, ا .ا .(2007) .*مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع الإنفاق الاستهلاكي* .الكويت : المعهد العربي للتخطيط.
12. ممدوح الخطيب. (2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 212.
13. ممدوح الخطيب. (2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 212.
14. ممدوح الخطيب. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. *المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال* (صفحة 9). الرياض: جامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.